

البيعة في النظام السياسي الإسلامي

مفهومها، حكمها، أهميتها

د. التوم محمد المشرف الزين*

Abstract

This paper aims to demonstrate the status of "baya" allegiance in the Islamic sharia law; whether it is allegiance to embrace Islam. An allegiance to seek victory, or an allegiance for Jihad "struggle in the path of God". It also demonstrates the status of those who break the oath of allegiance. The paper also shows the terms/conditions necessary for allegiance to be legitimate. Allegiance has different forms; sometimes it is done by shaking hands and saying words, sometimes it is both oral and written. The paper, furthermore; illustrates the significance of "baya" – allegiance, in the righteous sharia law, particularly (within the context of the Islamic) political system. Which is called sharia politics by jurisprudents. It has also been illustrated that "allegiance" is divine system. Unlike the social contracts which are included in the positive political system. Finally, the paper clarifies when allegiance is obligatory and when it is not, besides other issues related to the jurisdiction of allegiance in the Islamic jurisprudents.

مستخلص:

هدفت هذه الورقة إلى تبيان حكم البيعة في الشريعة الإسلامية سواء أكانت بيعة على الإسلام أو على النصر والجهاد وكذلك حكم من يبايع ثم يتراجع عن بيعته. كذلك هدفت الورقة إلى أن للبيعة شروطاً لا بد من توافرها حتى يصح انعقادها في محل الأمر الذي أخذت له البيعة. كما أن للبيعة صور عدة أحياناً تكون بالمصافحة المصحوبة بالألفاظ وأحياناً كلاماً أو كتابة وأخيراً بعد بيان أقسامها هدفت البيعة إلى بيان أهميتها في الشرع الحنيف وخاصة البيعة في النظام السياسي الإسلامي الذي يسميه الفقهاء بالسياسة الشرعية بل بينت الورقة أن البيعة نظام رباني عكس ما يسمى بالعقد الاجتماعي فيما يسمى بالنظام السياسي الوضعي. وأخيراً تناولت متى تكون واجبه على المسلم ومتى تكون غير واجبة ونحو ذلك مما يتعلق بفقه البيعة في الفقه الإسلامي.

لمعرفة البيعة وأحكامها لابد من معرفة معناها لغة واصطلاحاً.

البيعة بفتح الباء فإذا أرجعناها إلى أصلها (بيع) فهو معنى مادي محسوس، يقول د. فضل حسن عباس: ونحن نعلم أن الكلمات التي تنطق بها الآن وضع أكثرها لتدل على أشياء مادية محسوسة،^(١) فالبيع يراد به الشراء وكذلك الشراء يراد به البيع، فهو مطلق المبادلة بين طرفين أخذ الثمن وإعطاء المثل، كما جاء في مفردات الراغب الأصفهاني؛^(٢) ولأن المبيع يجعل حياته وأمواله بالمبيع تحت اختيار من يبيع، ويقول ابن منظور (البيعة الصفقة على إيجاب البيع، وعلى المبايعة والطاعة وقد تباعوا على الأمر كقولك: صفقوا عليه، وباعه عليه مبايعة: عاهده، وباعته من البيع والبيعة جميعاً والتبايع مثله، وفي الحديث أنه قال: «ألا تباعوني على الإسلام؟» هو عبارة عن المعاقدة والمعاهدة، كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصه نفسه وطاعته ودخيلة أمره وقد تكرر ذكرها في الحديث^(٣).

والمبايع في مقابل ذلك تلزمه طاعة وانقياد لمن بايعه ما لم يحصل إخلال بالعهد الذي أبرم بينهما. ولذا نجد دلالة أو مفهوم البيع والبيعة لغة لا يبتعد عن المفهوم الشرعي، فإذا قلنا أن البيع عبارة عن المبادلة، فنفس هذا المفهوم يوجد في معنى كلمة البيعة في الشرع، الذي يتضح لن أكثر في كلام علماء الأمة الإسلامية:

معنى البيعة شرعاً:

والمراد من المبايعة: المعاهدة، وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المتبايعين كان يمد يده إلى صاحبه، وكذا البيعة كانت بأخذ الكف، وقيل سميت مبايعة؛ لما فيها من المفاوضة لما وعدهم الله - تعالى - من عظيم الجزاء.^(٤)

(١) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف - د. ط، ج ١، ص ٤٠١، باب (ب ي ع) وانظر: كذلك الزمخشري أساس البلاغة، دار صادر - بيروت، مادة بيع، ص ٥٧.

(٢) أبو القاسم الحسن بن محمد الأصفهاني: المفردات في غريب القراء، مطبعة البابي الحلبي، ط ١، ١٩٧١م، ص ٦٧.

(٣) فضل حسن عباس: البلاغة فتونها وأقنائها "علم المعاني"، الأردن، عمان، دار الفرقان، ط ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد الرابع، ج ١٢، مؤسسة الرسالة مناهل الصرفان - بيروت (د. ن)، ص ٢٩٩.

يقول: ابن خلدون: (اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمى بيعة، هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع^(١)).

أتضح للباحث من تعريف (البيعة) شرعاً - التي تعتبر من أعظم العقود - أن هناك بائعاً ومبائعاً ومُبايعاً عليه، فالبايع والمبايع الحاكم أو الخليفة والمبايع عليه إقامة الشرع، والعوض الجزاء من عند الله سبحانه وتعالى وهو الجنة، فبييع المسلم نفسه إلى الله عز وجل ويملكها للأمير من أجل أن يدير شئونه في طاعة الله مع الانقياد والتسليم له من غير اعتراض أو رفض في كل معروف ما دام ذلك الأمر وفق الشرع.

حكم عقد البيعة:

نجد من تعاليم دين الإسلام، أنه يحث المجتمع على المصداقية، مصداقية الكلمة في الأمر اليسير والعظيم، فهو دين الالتزام والنظام، ومن بديهيّات هذا الدين الوفاء بالعهود وإمضاء المواثيق سواء كانت بين المسلمين أو مع غيرهم من ذوي الذمة يهوداً كانوا أو نصارى، وقد ورد في القرآن الكريم الوفاء بهذه العهود سواء كانت عهوداً خاصة أو عامة أو حتى بين المسلمين وغيرهم. ومن هذه الآيات:

١- قوله تعالى: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً} سورة الإسراء آية ٣٤.

٢- وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ...} سورة المائدة الآية ١.

٣- وقوله عز وجل: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ..} سورة النحل آية ٩١.

ومن السنة النبوية الأدلة الآتية:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّهُ الْمُتَافِقُ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ)^(٢). وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

(١) ابن خلدون ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن، المقدمة، دار إحياء الكتب - القاهرة، - ت)، ص ٢٢١.

(٢) فتح الباري، كتاب الإيثار - ج ١، ص ١٢١، رواه البخاري (٢٣) ومسلم (٥٩).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَها: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)^(١). رواه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨)

فالأيات القرآنية أعلاه والأحاديث النبوية كلها أدلة وردت في عموم كل عقد وعهد، والبيعة بجميع أنواعها داخلة في هذه العقود والعهود، وهذه الآيات تدل على وجوب الوفاء بها.

والبيعة نفسها لما كانت تختلف باختلاف المبايع عليه - كما رأينا آنفاً - في تعداد أنواعها، فإنه لا يصح إطلاق حكم معين على من لم يلتزم بالبيعة، دون تقييده إما لفظاً أو بقرينة الحال بما يدل على النوع المراد من هذه البيعات، ولكل نوع. إذن لا بد من تقييده، إما لفظاً أو بقرينة الحال، بما يدل على النوع المراد من هذه البيعات، ولكل نوع حكمه الخاص، فمنها ما هو كفر، ومنها ما هو معصية وكبيرة من الكبائر، فالمسألة في حاجة إلى تفصيل، فمثلاً:

البيعة على الإسلام:

إذا نقضها المبايع يكون كافراً مرتدداً عن الإسلام، كما فعل الأعرابي في طلب الإقالة من البيعة والحديث هو نصه الآتي:

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال إن أعرابياً بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد! أقتلني بيعتي، فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جاءه فقال: أقتلني بيعتي، فأبى، فخرج الأعرابي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما المدينة كالكير. تنفي خبثها وينصع طيبها". رواه البخاري. ومسلم واللفظ له. يقول ابن حجر العسقلاني في شرحه لهذا الحديث قول (على الإسلام) ظاهر في طلبه - أي الأعرابي - الإقالة كان فيما يتعلق بنفس الإسلام، وتحتمل أن يكون في شيء من عوارضه كالهجرة، وكانت في ذلك الوقت واجبة ووقع الوعيد على من رجع أعرابياً بعد هجرته^(٢).

(١) رواه البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨)

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، م ١٥، ص ٧٢١٠، وانظر: الإمامة العظمى للدميجي، ص ٢١١.

فيفهم من شرح ابن حجر أن رجوع الأعرابي عن بيعته يحتمل الرجوع عن بيعة الإسلام، ويحتمل لاستوخام الرجل المدينة.

لكن يرجح الباحث أن طلب الإقالة كان عن الإسلام بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفض إقالة البيعة - أي بيعة الإسلام - فلو كان غير ذلك أي لعارض لسمح له النبي صلى الله عليه وسلم، كما سبق أن سمح للثلاثة نفر الذين استوخموا المدينة فأذن لهم بالخروج من المدينة ثم بعد ذلك ارتدوا عن الإسلام، ولذلك قرائن وردت في الحديث تدل على أن الأعرابي أراد الرجوع في بيعته عن الإسلام والله أعلم.

فهمني للحديث لا يمنعي أن أقول: إذا طلب الإقالة عن بيعة الإسلام فيعتبر ذلك ردة لا شك وإن كان من أجل الهجرة لا يكون مرتداً وإنما يكون مرتكباً كبيرة من الكبائر، والعلم عند الله.

ثانياً: البيعة على النصرة والجهاد:

يأتي هذه النوع في ظروف استثنائية، مثل بيعة الرضوان التي تمت تحت الشجرة والتي كان سببها تخلف سيدنا عثمان بن عفان داخل مكة، وقد تذكر مقيدة فحينئذ يجب الوفاء بها عند انعقادها.

ونكتها أخف من نكت بيعة الإمام على السمع والطاعة، فإنه يجوز أن يبايع القائد المسلم جيشه على الثبات والصبر، وقد يثبت ويصبر هذا المبايع وقد لا يثبت^(١).

يقول الإمام القرطبي في شرح هذه الآية قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا} الفتح آية ١٠. فَمَنْ نَكَثَ بَعْدَ الْبَيْعَةِ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ، أي يرجع ضرر النكث عليه؛ لأنه حرم نفسه وألزمها العقاب، ومن أوفى بما عاهد عليه الله قيل البيعة، وقيل في إيمانه فمسيئته أجر عظيم يعني الجنة،^(٢) فهذا ما فهمه القرطبي من هذه الآية وهو حرمة نكث البيعة ولم يقل في ذلك أنه خرج من الملة أو ضل ضلالة بعيداً، وإنما يقول الذي يفي ببيعته سيؤجر والذي لا يفي سيعود عليه نكثه.

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، ص ٢١٢.

(٢) أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، مؤسسة مناهل الفرقان، بيروت، ١٩٦٥، ص ٣٦٨.

فإذا نكث البائع على النصره أو الجهاد دون أن يصدر منه شيء يتعلق بإيمانه، فهذا يكون عاصياً مرتكباً كبيرة، وكما هو معلوم أن الجهاد من الفروض الكفائية إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وأحياناً يكون فرض عين فيتربط على تركه إثم كبير.

نكث بيعة السمع والطاعة:

في جوهرها وأصلها عقد وميثاق بين طرفين الأمير أو الإمام المرشح لرياسة الدولة والجمهور.

أما هو أي الحاكم فيبايع على الحكم بالكتاب والسنة والنصح للمسلمين، وأما الجمهور المبايع فعليه الطاعة في حدود الله ورسوله، وهذا ما كان يحصل فعلاً في عهد الخلفاء الراشدين في المبايعة^(١).

فمن نكث هذه البيعة - على السمع والطاعة دون أن يصدر منه ما يناهز إيمانه فيكون هذا الشخص مرتكباً كبيرة من الكبائر - كما سبق في نكث البيعة على الجهاد والنصرة - فنكث بيعة الإمام الشرعي في غير معصية إثم بل نقض للعهد والمواثيق التي نهى الله عن نقضها، كما أن بيعة الإمام عقد على الدوام إلا إذا حدث ما يناقضها ككفر أو جنون أو مرض أو نحو ذلك^(٢).

وقد وردت أحاديث كثيرة في وجوب الوفاء ببيعة الإمام على السمع والطاعة في غير معصية، وتحريم بيعته بدون مبرر شرعي^(٣) منها:

١/ عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه ثلاثاً لا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ رَجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ عِنْدَهُ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ مِنْهُ ابْنُ السَّبِيلِ وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا فَإِنْ أَعْطَاهُ مَاءً وَفَى لَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ لَمْ يَوْفِ لَهُ وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ انْعَصَرِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى كَذًّا وَكَذًّا فَصَدَّقَهُ فَأَخَذَهَا لَمْ يُعْطَ بِهَا^(٤).

(١) محمد المبارك، نظام الإسلام في الحكم والدولة، دار الفكر، دمشق، ط ١٤٠٠هـ، ١٩٨١م، ص ٣٠.

(٢) بتصرف من كتاب الإمامة العظمى للدميحي، ص ٢١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٥، ص ٨٩٧٨.

يقول ابن حجر في هذا الحديث، فيه وعيد شديد في نكث البيعة والخروج على الإمام لما في ذلك من تفرق الكلمة، ولما في الوفاء من تحصين الفروج والأموال وحقق الدماء والأصل في مبايعة الإمام أن عليه أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فمن جعل مبايعته لما يعطاه دون ملاحظة المقصود في الأصل فقد خسر خسراناً مبيناً ودخل في الوعيد المذكور وحاق به إن لم يتجاوز الله عنه، وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد وصاحبه آثم، والله الموفق^(١).

فبيعة الإمام أو الحاكم - الشرعي - من أجل وأعظم العقود، لما يترتب عليها من إقامة الدين وتمكينه في الأرض وذلك حين يصدق الطرفان - الحاكم والجمهور - لا أن يكون الدين مطية لتقال به الدنيا فيساء إلى الدين وينفر من تطبيقه ويفتح الباب لأعدائه فينالون من أهله فيقعون في معصية الله حين يطالب البعض بأن يحل القانون الوضعي مكان القانون الشرعي أو النظام الديمقراطي محل النظام السياسي الإسلامي، وكلام ابن حجر ينطبق تماماً على حكام اليوم ومحكومهم لا الحكام صادقون في تطبيق الدين الإسلامي في الحياة، بحيث يكون منهجاً للبشرية لا بديل له ولا المحكومون صدقوا مع ربهم، وذلك بحمل الحكام على الالتزام بهذا الأمر الرباني كما فعل وصدق ذلك الجيل جيل الصحابة وحكوماتهم الراشدة. وأيضاً من الأحاديث التي تحرم نكث البيعة.

٢/ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة فؤاده فليطعه إن استطاع فمن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر)^(٢).

٣/ حديث أبا حازم قال: (قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حَمْسَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كَأَنَّ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسَوَّسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ

(١) فتح الباري، ج ٥، ص ٨٩٨٠.

(٢) صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٣٣ كتاب الإمارة - وابن ماجه ك: الفتى - باب (٩) و (٢) (١٣٠٦) والنسائي في ك: البيعة ب: على من بايع الإمام وأعطاه صفقة قلبه (١٥٣/٧)

خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ"، قَالُوا: "فَمَا تَأْمُرُنَا؟"، قَالَ: "فُوا بَبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ"^(١).

يقول الإمام النووي عند شرح الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى هذا الحديث إذا بويع خليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة وبيعة الثاني باطلة ويحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول أو جاهلين وسواء كانوا في بلدين أو بلد أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره هذا هو الصواب عند أصحابنا وجماهير العلماء، وقيل تكون لمن عقدت له في بلد الإمام، وقيل يقرع بينهما وهذان فاسدان واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا^(٢).

٤/ حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)^(٣).

يفهم من ظاهر هذا الحديث أنبيعة الإمام، فرض على كل مسلم سواء أكان توفرت فيه شروط الإمامة أم لم تتوفر، وذلك نسبة للوعيد الذي ورد في حق من جلس إلى أن أدركه الموت ولم تقع منهبيعة لإمام، فهذا فهم غير صحيح لهذا الحديث.

والحق خلاف هذا الفهم فالذي يفهم منه أنه إذا كان هناك إمام شرعي توفرت فيه شروط صحة البيعة، وانتفت نواقضها، فإنه يجب على المسلم أن يبادر إلى البيعة إذا كان من أهل الحل والعقد أو طلبت منه، ولا يجوز له أن يبيت ولا يراه إماماً إذا لم تكون شروط صحة البيعة متوفرة في الحاكم فليس عليه واجب البيعة بل عليه أن يسعى لإيجاد الإمام الشرعي حسب طاقته ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها^(٤).

السؤال الذي يطرح نفسه هل البيعة للحاكم فرض عين أم فرض كفاية؟

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، ج٤، ص ٢٣١، ح ١٨٤٢.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص ٢٣٢.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ج٤، ص ٢٤، ح ١٨٥١.

(٤) الإمامة العظمى للدميحي، ص ٢١٤.

١. ذهب البعض إلى أن البيعة فرض على المسلمين جميعاً، وهي حق لكل مسلم رجلاً كان أو امرأة،^(١) ومن أدلة هذا القول أحاديث كثيرة ذكر منها حديث (مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً) سبق الكلام عن هذا الحديث إن المراد ليس ظاهر الحديث، وإنما الأمر في حاجة إلى تفصيل، فلو أخذنا بظاهره لقلنا البيعة فرض على كل مسلم، كما ذهب إلى ذلك تقي الدين النبهاني، وإذا وجب على المسلم أن يبايع الإمام سواء كان عادلاً أم فاسقاً أم غير ذلك.

٢. أما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا: أن البيعة واجبة وجوباً كفائياً، أي الواجب الكفائي إذا قام به البعض سقط عن الباقيين^(٢) وذلك للأدلة الآتية:

فعل راوي الحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما نفسه، فهو أولى بفهم الحديث على وجه الصحيح من غيره، فقد قال عنه الحافظ بن حجر أنه (امتنع أن يبايع علي أو معاوية ثم بايع لمعاوية لما أصرح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه، ثم امتنع من المبايعة لأحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك بن مروان فبايع له حينئذ)^(٣).

فكلام بن حجر هذا يوضح خلاف ظاهر مفهوم حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وذلك حين نقل لنا كيفية مبايعة الحكام، فلا يبايع إلا من تم اختياره من قبل المسلمين، فإذا ظهر شخصان كلاهما يريد مبايعته امتنع عن مبايعة أحدهما إلا إذا اصطالحا.

وهكذا أثبت الواقع أن ابن عمر فهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم على خلاف ظاهره، وإلا لما بات ابن عمر ليلة وإلا في عنقه بيعة لأحدهما، ويعطيها من يدلّه عليه اجتهاده على أنه أقرب للصواب.

٣. حديث آخر رواه حذيفة بن النعمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يكونوا دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها، فقلت يا

(١) تقي الدين النبهاني - الخلافة - من منشورات حزب التحرير، ص ٢٨.

(٢) أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحلبي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢،

١٢٨٦هـ، ص ٢٧.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٩٧.

رسول الله صفهم لنا؟ قال: هم قوم من جلدتنا يتكلمون بالسنتنا، فقلت فما تأمرني أن أدركني ذلك؟ قال: فالزم جماعة المسلمين وإمامهم، فإن لم يكن لهم إمام ولا جماعة فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت كذلك^(١).

فلو كانت البيعة واجبة في عنق كل مسلم في كل وقت لأمر بمبايعة إمام إحدى هذه الفرق علماً بأن لكل فرقة إماماً، فلا يجوز إلا مبايعة الإمام الشرعي متى وجد. كما أنه لو أخذ الحديث على الفهم السابق لما بقي شيء اسمه الولاء والبراء أصلاً، وتوضيح ذلك أن البيعة تعبير عن الولاء - أو هي الولاء نفسه - فإذا قلنا أنه لا بد من إعطاء البيعة للموجود كائناً من كان فمعنى هذا أننا والينا وعاديننا من عاداه سواء كان فاسقاً أو ظالماً، وهذا يؤدي إلى الوقوع في المحذور، وقال تعالى: {... وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ} ^(٢) فالمقصود أن البيعة حكم شرعي له شروط وموانع جاء الشرع بها فمتى تحققت الشروط وانتفت الموانع وجب الحكم والإفلاء^(٣).

وخلاصة القول أن البيعة منهج رباني، دلت عليه الآيات القرآنية وأكده السنة النبوية، فلذلك البيعة تحتاج إلى وضع صالح وليس فاسداً كما فسدت الأوضاع اليوم، ونحتاج كذلك إلى مجتمع واع يميز بين من يؤدي هذه المسؤولية على أكمل وجه والذي ينقصه ذلك، مجتمع يفقه فيه حكماؤه وعلماءه - أهل الحل والعقد - بحيث يقومون بدورهم في اختيار من يتولى أمرهم ثم تؤخذ له البيعة من قبل المسلمين ثم يلتزم الكل بواجبه تجاه الآخر.

شروط صحة البيعة

بعد معرفتنا بحكم البيعة، وحكم نكثها الأمر يتطلب كذلك أن نقف على شروطها، وإذا كان علماء الفقه يتحدثون مثلاً عن شروط أو أركان بعض المسائل الفقهية كالبيع وغيره، فمن باب أولى كذلك أن نتحدث عن شروط البيعة فهي

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الفتن ب ١٠ الثبت في الفتنة ح ٣٩٥٧ (١٣٠٨/٢) وأبو داود حكماء وعلماءه في كتاب الملاحم ب ١٧، (عون ٤٩٨/١١) وفي المسند ١٦٢/٢.

(٢) سورة المائدة، الآية ٥١.

(٣) الإمامة العظيمة عند أهل السنة والجماعة، للميجي ص ٢١٦.

كذلك من العقود المقدسة التي حث عليه شرعنا الحنيف فما هي هذه الشروط التي ينبغي معرفتها؟ فهي تتلخص في الآتي:

١. أن تجتمع في المأخوذ له البيعة شروط الإمامة، تلك التي ذكرها بعض العلماء في مؤلفاتهم، وقد تم الاتفاق على البعض ووقع الخلاف في بعضها، ونذكرها جملة، وهي الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعلم والعدالة والكفاءة النفسية والجسمية وعدم الحرص على الإمامة وأخيراً القرشية.
٢. أن يكون المتولي لعقد البيعة - بيعة الانعقاد أهل الحل والعقد - والترشيح، إذا البيعة وظيفية من وظائفهم، قال الرملي: أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة لها^(١)، هذا في بيعة الانعقاد، أما بيعة العامة فلهم ذلك كما سيأتي في تقسيم البيعة، لكنه يشترط في المبايع التكليف والدليل على ذلك حديث زينب بنت حميد ذهبت بابنها عبدالله بن هشام وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله بايعه - فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو صغير، فمسح رأسه ودعا له^(٢) ودليل ذلك هو فعل الخلفاء الراشدين إذ بايعهم أولاً أهل الحل والعقد ثم بعد ذلك بايعهم العامة الكبير والصغير والرجل والمرأة، وقول عمر رضي الله عنه: من بايع رجلاً غير مشورة المسلمين فلا يبايع، وفي رواية أخرى فلا يبايع هو ومن بايعه تفرقة أن يقتلا^(٣).
٣. أن يجيب المبايع إلى البيعة، فلو امتنع لم تتعقد إمامته ولم يجبر عليها. وقد حدد الماوردي ضوابط الاختيار، فقال: اجتمع أهل الحق والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عند بيعته فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختيار عرضوها عليه فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت بيعتهم له الإمامة فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن

(١) أبو العباس أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ج ٧، ١٣٥٧هـ، ص ٣٩٠.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٥ ب ٤٦ ج ٧٢١٠، ص ٨٩٧٦-٨٩٧٧.

(٣) فتح الباري ن د، ج ١٢، ص ١٤٥.

امتنع من الإمامة ولم يجبر عليها، لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار وعدل عنه إلى سواه من مستحقيها^(١).

٤. أن يتحد المعقود له، بأن لا تعقد البيعة لأكثر من واحد، وأكد على هذه الشروط الإمام مسلم بقوله: وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول، ثم بعد أن ساق عدة أحاديث أورد حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهم^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم: فوا بيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم^(٣)، ولذلك رفض سعيد بن المسيب رحمه الله بيعة الوليد وسليمان ابني عبد الملك بن مروان فقال: لا أبايع اثنين ما اختلف الليل والنهار، قال: فقيل: أدخل من الباب وأخرج من الباب الآخر، فقال: لا والله لا يقتدي بي أحد من الناس فجلد وألبس المسوح^(٤).

في الحديث أعلاه، معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم، إذ أخبر صلى الله عليه وسلم أنه سيأتي زمن يكثر فيه الخلفاء، أو المتطلعون إلى الحكم، فإذا وقع ذلك وبويع خليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، بل ويحرم على الثاني المطالبة بها.

مفهوم هذا الحديث يمنع تعدد الخلفاء، أو الرؤساء سواء أكان الحاكمان في بلد واحد أو أكثر، لأن كثرة الحكام تؤدي إلى الإضرار بمصالح المجتمع الإسلامي كلها - الداخلية أو الخارجية - فالمجتمع كالسفينة إذا كثر ربانها أدى ذلك إلى غرقها.

هذا المفهوم - كثرة الخلفاء - كذلك ينطبق اليوم على كل من د. الترابي والرئيس عمر البشير، فكلاهما بويع، وكلاهما يريد الرئاسة، فكان عاقبة ذلك أن وقع الخلاف بينهما، فأدى ذلك إلى انقسام الحركة الواحدة، مما ترتب على ذلك مشكلات عدة، استمرت منذ ذلك الحدث إلى يومنا هذا.

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المازودي، الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت ن ٢٠٠٢م. ص ٧.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، م ٤، ج ١٢، ص ٤٢، ج ١٨٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣١، ج ١٨٤٢.

(٤) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبغ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٢٩٤، ص ١٧٠.

١٧٠. قال المرقى: إسناده صحيح.

٥. أن تكون البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً، وهذا الشرط واضح في خطب الخلفاء الراشدين، وأول من خطب في الصحابة سيدنا أبو بكر بعد توليه للخلافة قائلاً: أما بعد أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إلى أن قال أطيعون ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله^(١) وقال من بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: فو رب الكعبة لأحملن العرب على الطريقتين، وقال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم أبايعك على سنة رسول الله والخليفتين من بعده وكما كتب عبدالله بن عمر رضي الله عنه لعبد الملك بن مروان أمير المؤمنين بعد أن اجتمع عليه الناس: إني أقر بالسمع والطاعة لعبدالله عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين على سنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ما استطعت، وأن بني أقرؤا بمثل ذلك^(٢)، وهذا الشرط مستنده الكثير من الآيات القرآنية التي تحث على الحكم بما أنزل الله وتأمراً بتطبيق حدود الله في الأرض، وكذلك إقامة العدل وإحقاق المساواة بين جميع الخلق، فإذا خالف المبايع هذا الشرط فلم يعمل بما في الكتاب والسنة أو عمل بما يناقضهما فقد انتقضت بيعته لقوله صلى الله عليه وسلم: المسلمون على شروطهم^(٣).

٦. الحرية الكاملة للمبايع في البيعة كما فعل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في بيعة الخلفاء الراشدين، فلم تذكر الروايات أنهم أجبروا أحداً على بيعة قط، وإنما يبايع باختياره أو يترك، وقد كانوا يبدون اعتراضهم، ولكنهم يتراجعون بعد الاقتناع بالحجة والبراهين، وبناء على هذا الشرط فبيعة المكره لا تلزم، فقد قال ابن كثير: روى ابن جرير عن الإمام مالك أنه أفتى الناس بمبايعته - أي محمد بن عبدالله بن حسن الذي خرج سنة ٤٥ هـ ف قيل له: فإن في أعناقهم بيعة للمنصور، فقال: إنما كنتم مكرهين، وليس لمكره بيعة فبايعه الناس عند ذلك ولزم مالك

(١) الطبري (٢١٠/٣)، والبداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٩٤

(٢) فتح الباري، ج ١٥، ص ٨٩٦٧ باب كيف يبايع الأمام الناس، ص ٨٩٦٧.

(٣) رواه البخاري تعليقاً ك: الإجارة، أجر السرة، فتح الباري، ج ٤، ص ٢٨٩٢.

بيته وكان هذا سبب محنته. ومما يدل على هذا الشرط أيضاً البيعة عند مراعاة واختيار لا سبيل فيها إلى الإكراه والإكراه^(١)، وكذلك كثير من العقود كعقد البيع وعقد الزواج وغيرهما لا إكراه عليها، ففي عقد البيع قول سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ سورة النساء الآية ٢٩. ولقوله صلى الله عليه وسلم: (إنما البيع عن تراض)^(٢)، وكذلك عقد الزواج يشترط فيه رضا الطرفين أي لا بد من الإيجاب والقبول.

إذاً يكون كذلك من باب أولى مسألة البيعة التي هي من أخطر العقود، لأنها متعلقة بتصرف الإنسان كله فيما يتعلق بأمر الدين وشئون الدنيا، وكذلك لأن الدين الإسلامي كله قائم على مسألة الحرية المنضبطة بالمنهج الرباني لا الحرية المطلقة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة الآية ٢٥٦.

٧. الأشهاد على المبايعة من العلماء من شرط الأشهاد على المبايعة^(٣) وذلك لثلا يدعي مدعى أن الإمامة عقدت له سرّاً فيؤدي ذلك إلى الشقاق والفتنة، والذين قالوا بوجود الأشهاد على عقد الإمامة قالوا يكفي شاهدان خلافاً للجبائي في اشتراطه أربعة شهود وعاقداً معقوداً له مستتباً ذلك من ترك عمر الأمر شورى بين ستة فوقع الأمر على عاقد وهو عبدالرحمن بن عوف ومعقود له وهو عثمان بن عفان، وبقي الأربعة الآخرون شهوداً، قال الشنقيطي رحمة الله: ولا يخفى ضعف هذا الاستنباط كما نبه عليه القرطبي وابن كثير، والعلم عند الله تعالى^(٤).

أما جمهور العلماء فقد قالوا بأنه لا يجب الإشهاد لأن إيجاب الإشهاد يحتاج إلى دليل من النقل وهذا لا دليل عليه، قلت والذين قالوا بإيجاب الإشهاد هم القائلون بجواز أن

(١) أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج ١٠، دار الحديث، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠٢، ص ٢٠٩.

(٤) رواه ابن ماجة.

(٢) الإمامة العظمى للدميجي، ص ٢٠٩.

(٤) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج ١، المطابع الأهلية، الرياض، ١٩٨٣م، ص ٦.

يكون العاقد واحداً، فهنا يجب الإشهاد وسبق أن بينا الراجح في هذه المسألة وهو أن الذي يقوم بالعقد هم أهل الحل والعقد فهم جماعة لا يحتاج معهم إلى شهود^(١).

صور البيعة - ألفاظها وكيفيةها

بعد أن وقف الباحث من خلال هذا البحث على أنواع البيعة وحكم عقدها وشروطها يود أن يوضح كذلك صورة البيعة وكيفيةها وألفاظها، في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين ثم من جاء بعدهم.

أولاً: صورة البيعة وكيفيةها:

كانت البيعة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كلاماً مصحوباً بالمصافحة، فهذا بالنسبة لمبايعة الرجال، أما بيعة النساء فكانت بالكلام فقط والدليل على هذا حديث عبادة بن الصامت عن جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم، قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعنا.

فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان^(٢) وقد ذكر ابن حجر عن أم عمار في صفة هذه البيعة أنها قالت: كانت الرجال تصفق على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة، والعباس رضي الله عنه أخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما بقيت أنا وأم منيع نادى زوجي عرية بن عمرو: يا رسول الله هاتان امرأتان حضرتنا معنا يبايعنك، فقال: قد بايعتهما على ما بايعتكم عليه، إني لا أصافح النساء^(٣).

وهكذا كانت مبايعته صلى الله عليه وسلم من قبل أصحابه الكرام بهذه الصورة، أي بالكلام ثم بالمصافحة للرجال، أما بالنسبة للنساء فكانت بمجرد

(١) الإمامة المعظمى للدميحي، ص ٢١.

(٢) فتح الباري صحيح البخاري، ج ١٤، ص ٨٧٣٣، ح ٧٠٥٥-٦٠٥٦.

(٣) أحمد بن علي المسقلاني المعروف بابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ص ٤٧٩.

الكلام كما ذكرت ذلك أم عمارة رضي الله عنها، قوله صلى الله عليه وسلم: أني لا أصافح النساء.

أما في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعاً فكانت كذلك أي كما كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففي مبايعة أبي بكر طلب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - طلب من أبي بكر بسط يده لكي يبايعه، مسابقة لخلاف محتمل، يقول سيدنا عمر رضي الله عنه: فكثرت اللفظ^(١) وارتفعت الأصوات حتى تخوفت الاختلاف فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته، ثم يبايعه المهاجرون والأنصار^(٢).

يتضح لنا من هذا النص، كيف تمت مبايعة سيدنا أبي بكر من قبل سيدنا عمر، صفق بالأيدي وكلام أي بايعناك على كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وليس غير ذلك والله أعلم.

٢- البيعة بالكلام:

عرفنا فيما سبق كانت مبايعته من قبل أصحابه رضوان الله عليهم، تكون مصافحة بالأيدي للرجال، أما النساء أو من به عاهة أو بعد عنه، فكانت مبايعته كلاماً فقط والدليل على ذلك الأحاديث التالية:

أ. ما روى أن أمية بنت ربيعة دخلت في نسوة تبائع، فقلت: يا رسول الله ابسط يدك نصافحك، فقال: أني لا أصافح النساء ولكن سأخذ عليكن، فأخذ علينا حتى بلغ (ولا يعصينك في معروف) فقال فيما أطقن واستطعتن، فقلن: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا^(٣).

ب. قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط، غير أنه يبايعهن بالكلام. وعن عروة أن عائشة رضي الله عنها

(١) اللفظ اختلاف الأصوات و دخول بعضها على بعض.

(٢) سيرة ابن هشام، ص ٩٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت ن ٢٠٠١م، انظر كذلك في كتاب جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين ص: ١٤-١٥، دار المجتمع للنشر والتوزيع جدة ١٩٨٦م، ١٤٠٦هـ.

(٣) رواه ابن ماجة في كتاب الجهاد، ب ٤٣، ح ٢٨٧٥ (٢/٩٥٩)، والنسائي في ك البيعة ب بيعة النساء (٧/١٤٩) ومالك في تنوير الحوالك (٢/٢٥٠) وغيرهم بالنفاذ متقاربة وصححه الألباني.

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن من يهاجر إليه من المؤمنين بهذه الآية قول الله تعالى: "يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك... غفور رحيم" قال عروة قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد بايعتك، كلاماً، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة ما يبایعن إلا بقوله قد بايعتك على ذلك^(١).

وكذلك بايع النبي صلى الله عليه وسلم الرجل المجزوم حيث أرسل له وقال: ارجع فقد بايعتك^(٢)، فكل هذه الأدلة بينت أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت مبايعته لهؤلاء بالكلام فقط ولم تكن مصافحة.

المبايعة كتابة:

بعد عرض صورتى المبايعة بالمصافحة ثم بالكلام، فهذه صورة أخرى للبيعة وهي الكتابة، مثال ذلك كأن يكتب رجل كتاباً إلى الإمام يبایعه فيه، وهذا يكون في البعيد كما وردت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتب بإسلام أقوام^(٣) كما كان ذلك واضحاً في مبايعة النجاشي للنبي صلى الله عليه وسلم حيث كتب إليه فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، إلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من النجاشي الأصحم بن أبجر سلام الله عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته من الله لا اله هو الذي هداني للإسلام، أما بعد: فق بلغني كتابك يا رسول الله فيما ذكرت من أمر عيس إلى أن قال: وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأصحابه وسلمت على يديه لله رب العالمين^(٤).

قد ثبت عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كتب إلى عبد الملك بن مروان يبایعه فكتب: "بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد لعبد الملك بن مروان أمير المؤمنين، سلام عليك فإنني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت^(٥)".

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩، ح ٤٨٩١ من ص ٥٦٨٩ - ٥٦٩٠، كتاب التفسير - سورة الممتحنة.

(٢) صحيح مسلم ٥، ج ١٤، ح ٢٢٣١ من ص ٢٢٨ والنسائي ٧/١٥٠.

(٣) توفيق الواعي، الدولة الإسلامية بين التراث والمعاصرة، دار ابن حزم، بيروت ط ١٩٩٦، ١٩٩٦م، ص ٢٤٦.

(٤) البداية والنهاية ٨٤/٣.

(٥) رواد البخاري ومسلم.

أما ما روي في كتب التاريخ من بعض الخلفاء يطلب الطلاق واليمين والنذر عن المبايعة، فهذا لا أصل له في الشرع الحنيف، وإنما هو من فرط التثبيت وخوفاً من نقضها، وعلى أي حال هذه ليس من الشرع المظهر في شيء، وأول من ابتدع إيمان البيعة هو الحجاج بن يوسف الثقفي لما أراد أن يحلف للناس لبيعة عبد الملك^(١).

ثانياً- كيفية البيعة:

أ. على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت عبارة عن صيغ قولية، مثل قول القائل بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم "على الإسلام أي الالتزام به وتطبيقه في الحياة قولاً وفعلاً وهكذا الصيغ الأخرى على السمع والطاعة والنصرة والجهاد في سبيل الله والدعوة إلى الإسلام بحيث لا يخشون في ذلك لومة لائم ولو كلفهم ذلك حياتهم وأموالهم. يقول ابن حجر في شرحه لقول الإمام البخاري "باب كيف يبايع الإمام الناس" قال المراد بالكيفية الصيغ القولية لا الفعلية، بدليل ما ذكره في الأحاديث الستة وهي البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت وعلى بيعة النساء وعلى بيعة الإسلام"، وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالقول، الحديث الأول: حديث عبادة بن الصامت: "بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة" والحديث الثاني حديث أنس منه قوله: "نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً" الحديث الثالث: حديث ابن عمر في البيعة على السمع والطاعة وفيه يقول لنا: "فيما استطعتم" وفي رواية أخرى أقر بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت^(٢).

ب. في عهد الخلفاء الراشدين: كانت البيعة كذلك على نفس طريقة البيعة على عهد نبيهم، على السمع والطاعة أو على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، يقول ابن عمر رضي الله عنهما حين كتب إلى عبد الملك بن مروان مبايعاً له قال: إن أقر بالسمع والطاعة... إلخ^(٣).

(١) الديلمي الإمامة العظمى، ص ٢١٩

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، م ٥، ص ٨٩٦٨-٨٩٦٩.

(٣) راجع فتح الباري ن شرح صحيح البخاري ن ١٥، ص ٨٩٦٩.

كانت ألفاظ البيعة على عهد الخلفاء الراشدين أن يقول أهل الحل والعقد والمسلمون المبايعون من لمن يبايعونه بالخلافة: قد بايعناك على إقامة العدل والإنصاف والقيام بفروض الإمامة، حتى جاء الحجاج بن يوسف الثقفي فابتدع في البيعة وألزم بها أهل العراق فأخذ عليهم الإيمان المغلظة على الوفاء وعدم الخروج على الخليفة الأموي وإن هم نكثوا أيمانهم فتساؤهم طوالق وعبيدهم أحرار ودماءهم هدر، وكان الإكراه في هذه الإيمان كما يذكر ابن خلدون رحمه الله أكثر وأغلب، واستمر هذا الإيمان في خلافة بني أمية وبني العباس مما حمل الإمام ملك رحمه الله أيام حكم العباسيين على الإفتاء بسقوط يمين المكره، فأثر ذلك على نفوذ الولاة والأمراء مما عرضه إلى الأذى والمحنة^(١).

فألفاظ البيعة على عهد الخلفاء الراشدين كانت بتلك الصيغ اللفظية - السمع والطاعة أو على إقامة الدين في الأرض - متأسين بالنبي صلى الله عليه وسلم في مبايعتهم له.

وقع الانحراف في صيغ البيعة وذلك منذ زمن الحجاج بن يوسف الثقفي، إذ كان يأخذ على مبايعة خلفاء بني أمية باليمين المغلظة وغير ذلك من نذور المبايعة، فخالف بذلك هدى بنينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسنة خلفائه الراشدين التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن نعص عليها بالنواجز، فابتدع ذاك النوع الذي سبق ذكره من صيغ المبايعة، ثم استمر هذا الابتداع في قضية البيعة كلها إلى يومنا هذا، والبحث بصدد تأصيل البيعة، هو هم الباحث عسى ولعل تعود الأمة إلى هدى نبيها محمد صلى الله عليه وسلم وهذا لا يتم إلا إذا حدث التغيير الذي هو الشرط في إصلاح الأمة حيث قال تعالى: {... إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ..} سورة الرعد، الآية ١١.

هذا الانحراف في ألفاظ البيعة هو جزء من الانحراف الكلي الذي أصاب الخلافة الإسلامية كلها، وهو الذي تتبأ به النبي صلى الله عليه وسلم حيث ورد في أحاديثه ما معناه ستكون خلافة راشدة ثلاثين ثم تكون ملكاً عضوضاً، وسيأتي التفصيل في

(١) نقلاً من كتاب الدولة الإسلامية بين التراث والمعاصرة، ص ٢٤٩.

قضية البيعة بصورة أكثر وذلك حين يكون الحديث عن تطبيقها في السودان منذ الحكومات الإسلامية التي مرت وإلى يومنا هذا إن شاء الله تعالى.

وأخيراً لم تكن صيغ البيعة أو ألفاظها مجرد إقرار أو تلفظ، ولكن مع ذلك كان الفعل المطابق للقول، وهذا شيء مسلم به بالنسبة لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم الذي شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وهم المعنيون بأن يلتزموا بالإسلام قولاً وفِعْلاً، وإن الله يمقت الذي يقول ولا يفعل فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣)﴾ سورة الصف، الآية ٢-٣.

فالصحابة حين بايعوا الرسول صلى الله عليه وسلم لم تكن تلك البيعة قولاً فقط، بل طابق القول الفعل وهم طلاب آخرة وليسوا طلاب دنيا لأنهم يعلمون ذلك الوعيد الذي جاء على لسان نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم إذا قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيام ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنياه إن أعطاه ما يريد وفي له وألا لم يف له، ورجل يبايع بسلعة بعد العصر فحلف بالله قد أعطى بها كذا وكذا فصدقه وأخذها ولم يعط بها»^(١).

دل الحديث على خطورة المبايعه حين تكون للدنيا فقط ولم تكن خالصة لله فإذا كانت خالصة وافق ذلك القول الفعل، وهذا هو الأمر الذي فقدناه اليوم، فالكثير، إلا من رحم الله، الإسلام عنده أصبح مجرد قول فإذا بايع الحاكم إنما يبايعه للدنيا فقط وليس لله وكم سمعنا هي لله وليست للسلطة و الجاه فتبين أنها للسلطة والجاه وليست لله.

اقسام البيعة السياسية

من خلال الاستقراء لبيعة الخلفاء الراشدين تبين للباحث أن بيعة الانعقاد قسماً، بيعة خاصة وبيعة عامة، نفصلها فيما يلي:

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٥، ص ٨٩٧٧-٨٩٧٨

هي البيعة التي يقوم بها أهل الحل والعقد و بموجبها يكون للشخص المبايع سلطان له حق الطاعة والنصرة والانقياد ، وهذه واضحة في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام ثم يبايعونه^(١).

وقد حصل ذلك في سقيفة بني ساعدة وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، إذ اجتمع الأنصار وأرادوا أن يبايعوا بالخلافة رجلاً منهم ودار جدل بين الأنصار والمهاجرين وحسمه سيدنا عمر رضي الله عنه حين خشي أن يترك الناس فيختلفوا على أنفسهم ويضيع الأثر الذي أحدثه أبو بكر حي ذكرهم بمكانة أهل قريش ثم قام عمر إلى أبي بكر وبايعه بالخلافة ثم تبعه أبو عبيده وسبقهما بشير بن سعد ثم تتابع المهاجرون والأنصار يبايعونه وتسمى بيعة السقيفة بالبيعة الخاصة، لأنه لم يبايعها إلا نفر قليل من المسلمين هم الذين حضروا السقيفة، فلما كان الغد جلس أبو بكر على المنبر في المسجد وبايعه الناس البيعة الكبرى والعامة^(٢).

ثانياً: البيعة العامة:

بعد اللقاء الأول وهو الذي تم في سقيفة بني ساعدة وتمت البيعة الخاصة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه " فكان اللقاء الثاني مع المسلمين في المسجد وكان في اليوم التالي ليوم السقيفة وهناك كانت البيعة العامة، وفي هذا اليوم صعد أبو بكر المنبر، وقام عمر بين يديه وقال: إن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني أثنتين إذا هما في الغار فقوموا بايعوه فقام الناس وبايعوه البيعة العامة بعد أن تمت له بيعة السقيفة^(٣).

إذن البيعة العامة «بيعة الطاعة فهي التي يؤديها سائر المسلمين بعد بيعة الانعقاد، وهو الذي فعله الصحابة رضي الله عنهم وذلك بعد المشاورة ثم وقع الاختيار على أبي

(١) الإمامة العظمى للدميحي، ص ٢٢٥ وانظر في كتاب جولة تاريخية في عهد الخلفاء الراشدين، ص ١٥

(٢) حسن إبراهيم حسن ن تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) محمد السيد الوكيل، جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، دار المجتمع، جدة، ط ١، ١٩٨٦م، ص ١٤-١٥، وانظر: الإمامة العظمى للدميحي ص ٢٢٠.

بكر رضي الله عنه أن يتولى الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لاعتبارات كثيرة وأسباب مقنعة تفرد بها أبو بكر رضي الله عنه عن سائر الصحابة، فببيع البيعة الخاصة (بيعة الانعقاد) ثم ببيع بيعة عامة وهذه أخذت له من عامة المسلمين الذين اجتمعوا في المسجد ولم يتخلف إلا ما ذكر عن علي بن أبي طالب والزيير رضي الله عنهما ونصر من بني هاشم "حدث هذا بينما كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قد انحاز مع الزيير ونصر من بني هاشم إلى بيت فاطمة وقضى هو، وأهل بيت الرسول يوم الثلاثاء في تجهيزه ودفنه فوجد في نفسه على أبي بكر رضي الله عنه ومن بايعوه متجاهلين مكانته وحقه، على أن علياً بايع أبا بكر بعد موت فاطمة وأعلن عمر في خطبة له أن علياً تخلف عنهم وهو والزيير ومن كان معهما إلى بيت فاطمة، وأن الطرف كان دقيقاً يتطلب حلاً حاسماً عاجلاً"^(١).

لكن الحافظ بن كثير، ذهب إلى غير ذلك، أي بالنسبة لتخلف علي والزيير - رضي الله عنهما - عن مبايعة أبي بكر رضي الله عنه، بل أكد صحة مبايعتهما له، فقال: فقد اتفق الصحابة على بيعة الصديق، حتى علي بن أبي طالب والزيير بن العوام، ودليله حديث أبي سعيد الخدري قال: "قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتمع الناس في دار سعد بن عباد وفيهم أبو بكر وعمر، فبايع الصحابة أبا بكر، ثم صعد أبو بكر المنبر فنظر في وجه القوم فلم ير الزيير قال فدعا الزيير قال: قلت ابن عمه رسول الله أردت أن تشق عصا المسلمين، قال لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعه، ثم نظر في وجوه القوم فلم ير علياً فدعا بعلي بن أبي طالب، قال: قلت ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخته على ابنته أردت أن تشق عصا المسلمين قال: لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعه..."^(٢).

كذلك يرى محمد السيد الوكيل فيما نقل عن تخلف مبايعة علي والزيير أن الأمر غير ذلك فالرواية ضعيفة وهي من كلام أهل الأهواء، قال: «ونظر أبو بكر وهو فوق المنبر فلم ير الزيير بن العوام فدعا به فجاء فقال أبو بكر، ابن عمه رسول الله صلى

(١) البداية والنهاية، ج ٦، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) جولة تاريخية، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

الله عليه وسلم وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين فقال الزبير: لا تثريب يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام فبايع ثم تفحص وجوه القوم، فلم يقع نظره على علي بن أبي طالب، فدعا به فجاء فقال أبو بكر ابن عم رسول الله وختته على ابنته، أردت أن تشق عصا المسلمين فقال علي: لا تثريب يا خليفة رسول الله، ثم بايعه^(١).

دواعي البيعة

البيعة شيء أساسي لتثبيت الحاكم المسلم وذلك بعد اختياره، وقد تدعو أسباب أخرى لأخذها مثلاً كموت الخليفة وغير ذلك، وقد ذكر القلقشندي الأسباب والمواضع التي تؤخذ فيها البيعة، وهي:

- ❖ السبب الأول: موت الخليفة المنصب من غير عهد بالخلافة لأحد بعده كما في قصة الصديق المتقدمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أو يتركها شورى في جماعة معينة كما فعل عمر رضي الله عنه.
- ❖ السبب الثاني: خلع الخليفة المنتصب لموجب يقتضي الخلع فتححتاج الأمة إلى مبايعه إمام يقوم بأمورها ويتحمل أعبائها.
- ❖ السبب الثالث: أن يتوهم الخليفة خروج ناحية من النواحي عند الطاعة، فيوجه إليهم من يأخذ البيعة له عليهم لينقادوا لأمره ويدخلوا تحت طاعته.
- ❖ السبب الرابع: أن تؤخذ البيعة للخليفة المعهود إليه بعد وفاة العاهد.
- ❖ السبب الخامس: أن يأخذ الخليفة المنصب البيعة على الناس لولي عهده بالخلافة بأن يكون خليفة بعده^(٢).

فقه البيعة

من الذي يأخذ البيعة:

الذي يأخذ البيعة من المسلمين هو الإمام في حاضرة الدولة الإسلامية، أما الأقاليم البعيدة قد يأخذها هو أو من ينوب عنه فلقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم البيعة بنفسه وكان أحياناً ينوب عنه كما فعل في بيعة النساء فقد روي أن النبي صلى الله

(١) صحيح الأعشى في صياغة الإنشاء، لأبي العباس أحمد على القلقشندي ٢٧٤/١٥.

(٢) صبح الأعشى في صياغة الإنشاء، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، ٢٧٤/١٠.

عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يأخذ البيعة من النساء عام الفتح وكان من بين النساء هند بنت عتبة رضي الله عنها حيث قال صلى الله عليه وسلم لعمر: "بايعهن واستغفر لهن فبايعهن عمر رضي الله عنه"^(١).

أهمية بيعة الانعقاد:

أما أهمية بيعة الانعقاد - أي بيعة الإمام تتلخص في أنها الأساس في تنصيب الحاكم، وأنها عقد حقيقي، وبها يتحقق قيام الدين في الأرض... إلخ.

أولاً: الأساس في تعيين الحاكم:

إن الشخص الذي تم ترشيحه للإمامة أو الخلافة لا يصير خليفة، إلا بعد المبايعة له من قبل المسلمين، البيعة الخاصة والعامة.

يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف: «ومن استجمع الشروط المتفق عليها لا يصير إماماً، له على الناس حق الطاعة إلا إذا بايعه أهل الحل والعقد الذين تختارهم الأمة من أهل العدالة والعلم والرأي، وتتبعهم في أمورها العامة وأهمها اختيار الخليفة ومبايعته، وقد ذكر العلماء أن الإمام كما يصير إماماً بالبيعة يصير إماماً بالاستخلاف وبولاية العهد وهذا القول ظاهره ليس صواباً، لأن الاستخلاف والعهد إن لم يقره أهل الحل والعقد لا يكون المستخلف به إماماً ولا يجب له حق الطاعة فالعمدة على البيعة لا على الاستخلاف والعهد»^(٢).

ويؤكد هذه القضية أي أن البيعة هي أساس تعيين الحاكم لا أي أمر آخر، الدكتور وهبة الزحيلي إذا يقول: "أذكر بإيجاز طريقة اختيار الخلفاء الأربعة الراشدين لتوكيد أن البيعة من الأمة هي أساس التعيين، لا النص، ولا العهد، ولا الغلبة، ولا الوراثة ونحوها. علماً بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على خليفة معين، وفي ذلك حكمة بالغة، هي ترك المجال مفتوحاً لإدارة الأمة تفعل ما يحقق المصلحة دون تحديد لشكل الحكم وأساليب التعيين وإنما تتصرف بكامل حريتها وفقاً لما يتناسب مع كل زمان ومكان، لأن

(١) تفسير الطبري ٢٨ / ٧٨.

(٢) الشيخ عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٥٧ - ٥٨.

المهم هو قيام الحاكم بواجباته ووظائفه الدينية والدنيوية معاً في ظل رقابة الأمة حتى لا يعتقد أحد من الحكام باستمداد سلطانه من الله، أو أنه في مرتبة النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يعارض فعله أو قوله أو حكمه^(١).

وكذلك الدليل على هذه الأهمية أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم قدموا البيعة على دفن الرسول، إذ كان صلى الله عليه وسلم وهو مسجي على فراشه تفرغ الصحابة لمن يخلف نبиеم صلى الله عليه وسلم وقد تم بحمد الله ذلك فكان أبو بكر الصديق وسيأتي ذكر ذلك.

ثانياً: البيعة عقد حقيقي ليس وهمياً:

لنعلم أن البيعة ليست شكلية من الشكليات وإنما هي أمر يبرم في غاية الجدية والصرامة، لأن منبع ذلك المصادقية والإخلاص، وكذلك هي عهد بين ذمم مؤمنة تتدرج فيه كثير من الشروط، فكل ذلك جعل البيعة حقيقية ليس وهماً كالعقد الاجتماعي الذي سيأتي الحديث عنه إن شاء الله. يقول دكتور فؤاد عبد المنعم نقلاً عن ضياء الدين الريس: "ولكن العقد الاجتماعي الذي يتحدث عنه (روسو) وأمثاله كان مجرد وهم وخيال، أما العهد الذي حدث هنا مرتين عند العقبة، وقامت على أساسه الدولة الإسلامية فهو عقد تاريخي، هو حقيقة يعرفها الجميع، تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة، ومن أجل تحقيق رسالة سامية^(٢).

فكانت بيعة الصحابة عليهم رضوان الله تعالى لأبي بكر الصديق بيعة صادقة نبعت من قلوب مملوءة بالإيمان وبحب هذا الدين وبحب نبиеم محمد صلى الله عليه وسلم، الذي حثهم على التمسك به ونشره في الآفاق والحفاظ عليه وذلك بإقامة دولة الحق والعدل وهذا يتطلب حاكماً يبايع من قبلهم، بيعة من أجل الآخرة وليس الدنيا، فقد قال صلى الله عليه وسلم: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم، ذكر منهم رجلاً بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنياه إن أعطاه ما يريد وفي له وإلا لم يف له^(٣).

(١) الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨، ص ٦١٧٤

(٢) أصول نظام الحكم في الإسلام، ص ٨٩

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١٥، ص ٨٩٧٨

بيعة حقيقية لا وهم ولذا ترتب عليها التمكين لهذا الدين في تلك الفترة الطيبة من الزمان وتلك القرون التي وصفت بالخيرية من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أشار إليه الشهيد سيد قطب في الأهمية الثالثة.

ثالثاً: بها يتحقق الدين في الأرض حين تقوم دولة العدل:

والذين بايعوا هذه البيعة وعقدوا هذه الصفقة هم صفوة مختارة، ذات صفات متميزة منها ما يختص بذوات أنفسهم في تعاملها المباشر مع الله في الشعور والشعائر، ومنها ما يختص بتكاليف هذه البيعة في أعناقهم من العمل خارج ذواتهم لتحقيق دين الله في الأرض من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام على حدود الله في أنفسهم وفي سواهم^(١).

قال تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُتَّقُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ الْمُتَكَبِّرِ يَحْذَرُونَ الْكَرْهَ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة التوبة، الآية ١١٢.

لذا استشعر الصحابة عليهم رضوان الله - بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - مسئولية بيعة الإسلام من أجل إقامته واستمراره، وكان قائدهم أبو بكر الصديق الذي رأى أنه ينبغي أن يستمر الصحابة في عطائهم وفي جهادهم فلا يستريحون لحظة ولا يستكينون إلى هذه الدنيا برهة فجيء الجيوش حين وقعت الفتنة - الردة - واستطاع في فترة وجيزة أن يرد أولئك الذين ارتدوا بعد وفاة رسول الله إلى حظيرة الإسلام، فقام بهذا الدور العظيم شاركه في ذلك الصحابة الذين أصبحوا قرآنا يدب على الأرض وبهم تحقق دين الله في أرضه.

يقول محمد قطب: « في التاريخ لهذا الجيل الفريد، جيل الصحابة رضوان الله عليهم يجب أن نفرق بين أمرين: الأسس والقيم والمبادئ التي كانوا يبنون عليها وينطلقون منها، والدرجة العالية المذهلة - من روعة الأداء "أي التطبيق" لهذه الأسس والقيم والمبادئ».

أما الأسس والقيم والمبادئ فهي أسس الإسلام وقيمة مبادئه والإسلام هو مصدرها، ولا مصدر لها غيره، أما الدرجة العالية - المذهلة - من روعة الأداء فهي خصوصيات

(١) في ظلال القرآن، للشهيد قطب، ج ٢، ص ١٧١٢

اختص بها أولئك الأفذاذ قد لا تتكرر بصورتها ولا في كثافتها تلك في جيل من الأجيال حتى تقوم الساعة، وإن لم يخل عهد من العهود من نماذج فردية ترتفع إلى تلك الآفاق أو تقترب منها.

ونريد في جولتنا الحاضرة أن نركز على الأسس والقيم والمبادئ على أساس أنها هي الإسلام، لنحاول أن نربي الجيل أو الأجيال - التي تعيد تحقيق الإسلام في واقع الأرض، ونبين للناس - المخدوعين بالغرب - كم هي أصيلة تلك الأسس والقيم والمبادئ في لب الدين المنزل من عند الله، فلا يظنوا - بتأثير الخديعة - أنها لم توجد إلا في الغرب ولا مصدر لها نستلهمه إلا الغرب^(١).

رابعاً: بما تتحقق الحرية للإنسان:

الإسلام دين الحرية والكرامة الحقيقية وليست حرية الخداع والمكر، كما تدعي الحضارة الغربية الآن، وعلى رأسها أمريكا، بأنهم هم الذين يعطون الحرية للشعوب وهم المخلصون لها من الدكتاتوريات المستبدة، فهي حرية جوفاء فارغة من معناها تماماً بل حلت محلها الآن عبودية الشعوب وإذلالها، كما رأينا ذلك الواقع المرير في العراق وفلسطين.

فالنظام الوحيد الذي يحرر الشعوب هو الإسلام، وذلك بالعدالة والمساواة، بين جميع الناس، لا فرق بين مسلم وغيره، فبالعدالة والمساواة تستوي البشرية كلها حقوقها، وهذا لا يأتي إلا تحت مظلة الخلافة الإسلامية، ولعل من أبرز النماذج الدالة على تحرير الإنسان موقف ربي بن عامر رضي الله عنه عندما سأله رستم عن دوافع الفتح والمجيء إلى بلاد فارس، فقال ربي: جئنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة^(٢).

فالحرية لدى الأمة الإسلامية، حق كفله لها الإسلام فهي التي تختار الحاكم، ثم تباعه عن رضا واختيار وطوعية لا قهر ولا غلبة ولا إكراه، وهذا هو الملاحظ في

(١) محمد قطب، من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٧٩-٨٠.

(٢) محمد أحمد المفتي وسامي الوكيل، النظرية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية، مؤسسة الخليج، قطر، ط١٤١هـ، ص ١٣.

البيعة، " فهي بيد المسلمين وهي حقهم، وهم الذين يبايعون ويبيعهم هي التي تجعل الخلافة تتعقد للخليفة^(١).

يقول د. توفيق الواعي: «الأمة الإسلامية هي صاحبة الحق الشرعي في تنصيب الإمام، عن رضا واختيار خاصة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر شورى من بعده ولم يحدد أحداً، واجتهد الصحابة من بعده في تنصيب الإمام حسب القواعد الإسلامية وحسب ما بينته سنة الرسول صلى الله عليه وسلم من شروط وحسب أحوالهم وظروفهم وأزمانهم وحالاتهم^(٢)»، فالأمة الإسلامية كما لها حق الاختيار للحاكم، فلها حق عزله، لأن من يملك حق التعيين يملك حق العزل، ولكن استعمال هذا الحق يقتضي وجود المبرر الشرعي وإلا كان تعسفاً في استعمال الحق، واستعمالاً للهوي، وهذان لا يجوزان في شرع الإسلام والمبرر الشرعي لعزل الخليفة، خروجه عن مقتضي وكالته عن الأمة خروجاً يبرر عزله^(٣).

نخلص ونقول الحرية تتضح لنا في خطبة كل من سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب بعد تنصيبهما من قبل الأمة الإسلامية، فنجد خطبة سيدنا أبي بكر التي بدأها بـ (أما بعد أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني... إلى أن قال في آخر خطبته أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله^(٤))، واضعاً بذلك أعظم قاعدة سياسة اهتدت إليها البشرية، لم يكن قد قرأ - أبو بكر - الفلسفة اليونانية، ولا اطلع على (ديمقراطية) أثينا وإسبرطة، وإنما كان قد قرأ كتاب الله وتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥).

وهكذا أراد سيدنا أبو بكر، أن يقول للمحكومين أنا واحد منكم ومثلكم بل قد أكون ما أنا بأفضل منكم، فأعطاهم الحرية وذلك حين نزل نفسه منزلة واحد منهم لا

(١) الخلافة، نقي الدين النبهاني، ص ٣٠

(٢) الدولة الإسلامية بين التراث والمعاصرة، ص ٢٢٣

(٣) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مكتبة المبار، بغداد، ١٩٨١م، ص ٢٠٦

(٤) من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، ص ٧٥ - ٧٦.

(٥)

تكبر عليهم ولا استبداد ، وأخيراً يعطيهم حق الطاعة حين يطيع الله فإذا عصاه فلا يلزمهم طاعته ، لا تسلط ولا جبروت إنما مشاركة بحرية للجميع ، وهذا عكس ما يفعله حكام العرب اليوم، وذلك منذ تنبأ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالملك العضوض إلى يومنا هذا. ثم على نفس المنوال يأتي دور سيدنا عمر رضي الله عنه ، حين قام عمر - رضي الله عنه - يخطب الناس فيقول: اسمعوا وأطيعوا، فقام له سلمان رضي الله عنه يقول: لا سمع لك اليوم علينا ولا طاعة ، فلا ي غضب عمر ، ولا يأمر بحبسه ولا جلده إنما يسأله: ولم: فيقول سلمان: حتى تبين لنا من أين لك هذا البرد الذي ائتذرت به ، وأنت رجل طوال لا يكفيك برد واحد كما نال بقية المسلمين! فنادي عمر رضي الله عنه ولده، عبد الله بن عمر ، فيقول له نشدتك بالله! هذا البرد الذي ائتذرت به أهو بردك؟ فيقول نعم هو بردي أعطيته أمير المؤمنين ، لأنه رجل طوال لا يكفيه برد واحد كما نال بقية المسلمين ، فيقول سلمان رضي الله عنه: الآن مر! نسمع ونطع! فيضع كلاهما: السائل والمستؤل أعظم القواعد السياسية التي يقوم عليها الحاكم العادل: رقابة الأمة على أعمال الحاكم ورضا الحاكم بمحاسبة الأمة له ، لم يكن أحدهما قد قرأ الفلسفة اليونانية ولا سمع عنها ، ولا شاهد شيئاً من هذا القبيل في أي مكان في الأرض يومئذ إنما كان قد قرأ كتاب الله وتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وحين ضرب ابن عمرو بن العاص الشاب القبطي الذي نال جائزة السباق دونه ضربه بالعصا ، فشكا أبوه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال عمر لعمر بن الخطاب متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ فوضع بذلك أعظم قاعدة في معاملة البلاد المفتوحة تلك القاعدة التي لم تقف إليها البشرية قط في قديم ولا حديث ، لم يكن قد قرأ الفلسفة اليونانية، ولا كتاباً مؤلفاً عن الحرية ، إنما قد قرأ كتاب الله وتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

ويرد محمد قطب على لويس عوض الذي نفي الحرية عن علم المسلمين بها ، فقال: من الأعاجيب أن لويس عوض كتب مرة في مقال في جريدة الأهرام أن المسلمين لم يعرفوا كلمة الحرية ولم ترد على ألسنتهم إلا بعد احتكاكهم بالغرب!! ولا يجهل

(١) من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر ، ص ٧٦.

لويس عوض بطبيعة الحال قوله عمر عن الشاب القبطي، فهي أشهر من أن يجهلها تلميذ في المرحلة الابتدائية أو المتوسطة فضلاً عن كاتب مفكر مثقف^(١).

خامساً: البيعة - سلوك ووحدة للامة:

البيعة عبارة عن منهج حياة يسلكه الإنسان ويسير عليه المجتمع وهي مجموعها تعبر عن خصوصية الإسلام وتميزه عن باقي الأديان كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة الأنعام، الآية ١٥٣.

خلاصة القول: في البيعة وحدة الأمة بل قوتها و عزتها، ذلك حين تباع الأمة حاكماً عن رضا تام وإرادة حرة تصبح بذلك تحت مظلة واحدة - الخلافة الإسلامية - وتحمل راية لا إله الله، فهي منهج حياتها، من أجلها تحيا ومن أجلها تقاتل وتموت.

وهكذا كان صحابة رسول الله صلى عليه وسلم بعد وفاته عاشوا إخوة متحابين متآلفين وحدة واحدة كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، بهذا التصور كانت الأمة الإسلامية حين كانت الخلافة قائمة وحين غابت شمس الخلافة في آخر بلد إسلامي كتركيا، نشأت الأمة بل تمزقت وأصبحت دويلات وجمهوريات ومملكات، وكانت بداية ذلك حين تحول الحكم من خلافة راشدة إلى ملك عضوض الذي أشار إليه محمد قطب قائلاً: "بدأ الانحراف مبكراً في حياة هذه الأمة... منذ العهد الأموي، ولكنه كان في معظمه هبوطاً عن الذروة العليا وليست أكثر مما كان انحرافاً عن الجادة، وإن كان الذي يعيش في جو الذروة، ويستشق أريجه العذب، ويحس في صدره ضيقاً وحرماً من ذلك الهبوط، وكانت هناك مفارقة واضحة ولا شك عن خط الخلافة الراشدة، واتجاه الحياة في مجموعها - والجانب السياسي منها خاصة - إلى وجهة جديدة غير ما اعتاده الناس في عصر النبوة وخلافة الراشدين، ولكن الأمر في النهاية كان في داخل الدائرة مع شيء من الشذوذ عنها في هذا الموضع أو ذاك تغير فاجأ الناس هو الانتقال من الخلافة إلى الملك^(٢)."

(١) المرجع نفسه، ص ٧٦.

(٢) محمد قطب، واقفنا المعاصر، مؤسسة للصحافة، جدة، ط١، ١٩٨٦م، ص ١١٧

خلصت الورقة إلى الآتي:

- ❖ حكم البيعة يتفاوت ويختلف حسب الأمر الذي بايع عليه الشخص، فإن كانت البيعة على الإسلام ثم نكث المبايع عن بيعته حكم عليه الفقهاء بالردة، وإذا كانت على النصر والجهاد فتكثها أخف من بيعه الإمام على السمع والطاعة. وكذلك من نكث في بيعته للإمام على السمع والطاعة يكون ارتكب كبيرة من الكبائر.
- ❖ البيعة لها شروط متى ما توافرت صحة البيعة تتلخص في الآتي:
- ❖ أن تجتمع في المبايع شروط الإمامة وأن يكون المتولي لها أهل الحل والعقد وأن تكون على كتاب الله وسنة رسوله.
- ❖ البيعة مهمة في النظام السياسي إذ هي الأساس في تعيين الحاكم كما أنها عقد حقيقي عكس العقد الاجتماعي، وبها يتحقق التمكين للأمة في الأرض وقيام العدالة الاجتماعية لأن الحاكم سيلتزم بهذا العقد وكذلك المحكومين.
- ❖ وأخيراً هي سلوك اجتماعي يؤدي إلى قوة وتماسك المجتمع الإسلامي لأنها أمر رياني.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري.
٢. ابن خلدون ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن، المقدمة، دار إحياء الكتب - القاهرة، ٢٣١.
٣. ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار المعارف - د. ط، ج ١، باب (ب ي ع).
٤. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي، الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت ن ٢٠٠٢ م.
٥. أبو العباس أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، ج ٧، ١٣٥٧ هـ.
٦. أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، ج ١٠، دار الحديث، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠٢.

٧. أبو القاسم الحسن بن محمد الأصفهاني: المفردات في غريب القراء، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٩٧١م.
٨. أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٨، مؤسسة مناهل الفرقان، بيروت، ١٩٦٥.
٩. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفياء، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٢٩٤.
١٠. أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحلبي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٨٦هـ.
١١. أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
١٢. أصول نظام الحكم في الإسلام.
١٣. الأعشى في صياغة الإنشاء، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي ٢٧٤/١٥.
١٤. الإمامة العظمى للدميجي، كتاب جولة تاريخية في عهد الخلفاء الراشدين.
١٥. تقي الدين التبهاني - الخلافة - من منشورات حزب التحرير.
١٦. توفيق الواعي، الدولة الإسلامية بين التراث والمعاصرة، دار ابن حزم، بيروت ن ط ١٩٩٦، ١٩٩٦م.
١٧. حسن إبراهيم حسن ن تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.
١٨. الدولة الإسلامية بين التراث والمعاصرة، ص ٢٢٣
١٩. الزمخشري أساس البلاغة، دار صادر - بيروت، مادة بيع.
٢٠. سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة، ج٣.
٢١. سيرة ابن هشام، ص ٩٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت ن ٢٠٠١م، انظر كذلك في كتاب جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، دار المجتمع للنشر والتوزيع جدة ١٩٨٦م، ١٤٠٦هـ.

٢٢. الشيخ عبدالوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٣. الطبري (٢١٠/٣)، البداية والنهاية، ج٦
٢٤. عبدالكريم زيدان، أصول الدعوة، مكتبة المبار، بغداد، ١٩٨١م.
٢٥. فضل حسن عباس: البلاغة فتونها وأفنانها "علم المعاني"، الأردن، عمان، دار الفرقان، ط١، ١٩٩٨م، ج١.
٢٦. الفقه الإسلامي وأدلته.
٢٧. محمد أحمد المفتي وسامي الوكيل، النظرية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية، مؤسسة الخليج، قطر، ط١٠٤١هـ.
٢٨. محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج١، المطابع الأهلية، الرياض ١٩٨٣م.
٢٩. محمد السيد الوكيل، جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين، دار المجتمع، جدة، ط١، ١٩٨٦م،
٣٠. محمد المبارك، نظام الإسلام في الحكم والدولة، دار الفكر، دمشق، ط١٤٠٠هـ، ١٩٨١م.
٣١. محمد قطب، من قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشروق، بيروت، ٢٠٠٣م.
٣٢. محمد قطب، واقعنا المعاصر، مؤسسة للصحافة، جدة، ط١، ١٩٨٦م.